



التاريخ: 5/12/2018

بلاغ صحفي صادر عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

يدين الدعوة الصريحة لاستخدام العنف ضد المرأة

استنكرت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ما جاء على لسان قاضي القضاة الفلسطيني السيد محمود الهباش من تصريحات علنية يشجع فيها على ممارسة العنف ضد النساء والفتيات كنوع من أشكال " التربية والتأديب " ، واستهجن ان تتزامن هذه التصريحات مع أنشطة الحملة العالمية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تقوم بها مؤسسات نسوية وحقوقية وتنموية وحكومية في معظم دول العالم لثُرْسُحُ مبدأ رفض التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة في التشريعات والثقافة والسلوك على قاعدة انسانية حضارية تعتبر حقوق المرأة حقوق انسان غير قابلة للتجزئة او التآويل .

واكدت الجمعية ان الحملة التي تنظمها هذا العام تحت شعار: # انت لا تملكني_ يكفي استبداد وعنف ضد المرأة والفتاة هدفت الى التأكيد على ضرورة مراجعة منظومة القوانين في فلسطين وسن تشريعات تستند الى المساواة التامة ، واحترام حقوق المواطنة لكل افراد المجتمع نساء ورجالا وفي القلب منها قانون حماية الاسرة من العنف وقانوني الاحوال الشخصية الفلسطيني والعقوبات . كما اشارت الجمعية الى ان مصادقة دولة فلسطين على اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة، سيداو والمصادقة قبل اسابيع على بروتوكولها الاختياري وكذلك مصادقتها على الاتفاقية الدولية لحماية الطفل يتطلب بالضرورة استحقاقات تشريعية وسياساتية واتخاذ اجراءات وتدابير مؤقتة لتغيير الانماط الثقافية للوصول للمساواة في الحياة الخاصة وفي الفضاء العام. وعبرت الجمعية عن استغرابها ان تأتي هذه التصريحات على لسان قاضي القضاة في الوقت الذي كانت فيه الاوساط النسوية والحقوقية تتوقع إصدار قانون حماية الاسرة من العنف المبني على النوع الاجتماعي لاشعار نساء فلسطين بجدية التزام النظام السياسي بحقوق النساء وامنهن الاجتماعي والشخصي، وفي الوقت الذي نتوقع فيه ايضا ، وبعد مضي حوالي ربع قرن من تشكيل السلطة، بلورة ارادة سياسية تمنع وتردع قتل النساء وتؤسس لخطاب مجتمعي يعزز قيم الديمقراطية ، ويحد من التخلف والاستبداد والقمع، واحترام مسار نضالات المرأة وحقوقها، واحترام التطور والفكر المستنير لأجيال متعاقبة من مفكري ومفكرات الاصلاح والنهضة امثال محمد عبدة والظاهر حداد وغيرهم ممن نادوا قبل ما يزيد عن قرن ونصف باحترام حقوق النساء . واسغربت الجمعية صمت الكتل البرلمانية على تصريحات قاضي القضاة وعدم الاقدام على محاسبته مما يمكن ان يشكل تماهي مع فكر الاستبداد وتجاهل لجوهر اتفاقية السيداو ووثيقة الاستقلال والقانون الاساسي.

كما طالبت الجمعية في نهاية بيانها بوقف المماثلة لسن تشريعات عادلة للمرأة والفتاة.